معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية

(دراسة وصفية)

Abu Hilal Al-Askari Standards criteria and their role in proving linguistic differences (descriptive study)

د. ربيع محمد محمد حفني [1]

[1] كلية العلوم الإسلامية–جامعة كارابوك، rabiemohamedmohahefny@karabuk.edu.tr

تاريخ الاستلام: 2021/07/19 تاريخ القبول:2021/10/17 تاريخ النشر: 2021/12/13

ملخص: يُعد أبو هلال العسكري من أبرز علماء العربية المنادين بالفروق بين الألفاظ المترادفة، وقد اعتمد في دعواه على مجموعة معايير دلالية للتفريق بين الألفاظ العربية التي تجمع بينها مساحة دلالية مشتركة، فإلى أي مدى بلغت تلك المعايير دقة وشمولا؟

البحث الذي بين أيدينا يقدم وصفا وتحليلا دلاليا لتلك المعايير بغية الإجابة عن هذا السؤال، وقد أسفر البحث عن نقاط القوة والضعف في معايير المستوى الدلالي عند أبي هلال العسكري، وحدد الإشكالات التي تقف دون فاعلية هذه المعايير عند التطبيق، وانتهى إلى توصيات لاستثمار معايير المستوى الدلالي عند أبي هلال العسكري على الوجه الأمثل.

كلمات مفتاحية: الفروق اللغوية، المعايير الدلالية، الترادف، أبو هلال العسكري.

Abstract: Abu Hilal Al-Askari is one of the most prominent Arab scholars who advocate differences between synonyms words, and in his claim relied on a set of semantic criteria to differentiate between Arabic words that combine a common semantic space. To what extent have these criteria reached accuracy and comprehensiveness?

This research paper provides a semantic description and analysis of these criteria in order to answer the previous question, and the research has resulted the strengths and weaknesses points of the criteria of linguistic differences of Abu Hilal Al-Askari, identified the problems that stand without the effectiveness of these criteria when applying, and concluded recommendations to optimize the investment of Abu Hilal criteria.

Keywords: Linguistic differences– Synonym- Semantic criteria-Abu Hilal Al-Askari

المؤلف المرسل: د. ربيع محمد محمد حفني **الإيميل**: rabiemohamedmohahefny@karabuk.edu.tr

1.مقدمة:

تحديد الفروق الدلالية بين ألفاظ اللغة يحتاج إلى معايير علمية محددة،كي نستطيع باتباعها الوقوف على السمات الدلالية المميزة لكل لفظ، وقد أضحت الحاجة لتلك المعايير العلمية الدقيقة ضرورة منهجية لنتمكن من إظهار الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة، وبتلك الفروق نستطيع تحديد ماهية العلاقات الدلالية بين الألفاظ من جهة، ومن جهة أخرى سنقدم وصفا علميا دقيقا لمكونات المعنى.

ومن أوائل الذين أرسوا دعائم هذه المعايير بلا منازع أبو هلال العسكري، فهل كانت معايير المستوى الدلالي عنده دقيقة وفاعلة في تحديد الفروق اللغوية بين الألفاظ؟ وأين تكمن نقاط القوة والضعف فيها؟ وما الإشكالات التي تقف دون فاعلية هذه المعايير عند التطبيق؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تلك المعايير، حيث يرد المادة العلمية للبحث إلى أجزائها الأولى، ويبحث في خصائصها وسماتها، إننا نسعى بتلك الدراسة الوصفية إلى تمهيد الطريق لمرحلة التقعيد التالية، التي تعتمد على المقارنة، والقياس، والتعليل، وبتضافر تلك البحوث سنكون قادرين في المستقبل على وضع معيار علمي موحد لتحديد السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة المعنى في العربية.

2. مصطلح الفروق اللغوية بين التراث والمعاصرة:

1.2 الجذور التراثية لمفهوم الفروق اللغوية:

مصطلح(الفروق اللغوية) مكون من موصوف: (الفروق)، وصفة: (اللغوية)، فما المقصود بهما؟ لنقف معهما بشيء من التفصيل:

لفظ (الفروق) صِيغ على وزن (فعول) أحد أوزان جموع الكثرة، ودلالة الكثرة هذه تعود لسببين:

الأول:- وهو الأرجح-كثرة الألفاظ المترادفة التي يُبحث عن أوجه الفروق بينها.

الثاني: تعدد السمات الدلالة الفارقة في كل لفظ، وهذا الاحتمال أقل من سابقه، فكثير من الألفاظ لا يتأتى الفرق بينها إلا من وجه واحد أو اثنين.

ومادة (ف.ر.ق) التي أُشتق منها هذا الجمع "هي أُصَيلٌ صحيحٌ يدلُّ على تمييز وتزييلٍ بين شيئين"[1]، وفي لسان العرب: "الفرق: الفصل بين الشيئين."[2] من ثم فدلالة الفروق تُشير في اللغة إلى الفصل بين الشيئين الملتبسين، سواء كان ذلك بفصل مادي يُدرك بالحس، أو بفصل معنوي تدركه البصائر، وهذا ما نجده بوضوح في أقوال علماء اللغة.

(اللغوية): نُسبت الفروق بهذه الصفة إلى اللغة، واللغة في أشهر وأدق تعاريفها"أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[3] ، وبقيد اللغة الذي ورد في مصطلح(الفروق اللغوية) يخرج من دائرة الفروق ما كان على غير أساس لغوي، كأن تكون فروقا اصطلاحية لبعض أهل الفنون والعلوم والصناعات، أو قائمة على أساس مذهبي كالاعتزال أو التصوف مثلا، وهذا التقسيم فيه قدر كبير من التجوز، فالمصطلحات العلمية لا يمكننا استثنائها من إطار اللغة إلا بتعسف ظاهر، والأدق أن نطلق عليها اللغة المتخصصة، وحينئذٍ يكون المقصود بمصطلح (الفروق اللغوية) اللغة العامة.

فإن جمعنا الموصوف وصفته معا (الفروق اللغوية) فلن نجد أثراً يُذكر لتعريف الفروق اللغوية نظرياً عند اللغويين القدامى، وإن فطنوا لها تطبيقا، من ثم يمكننا تلمس تعريف اصطلاحي للفروق اللغوية باستنطاق صنيع أبي هلال في كتابه، فالفروق اللغوية يقصد بها: السمات الدلالية الفارقة بين المفردات المتقاربة المعاني، ومن الباحثين من جعل الفروق اللغوية علما قائما بذاته، وعرفه بأنه: "العلم الذي يبحث في الفصلِ والتمييزِ من حيث الدلالة بين الألفاظِ المتقاربةِ تقاربًا شديدًا في لهجةٍ واحدةٍ وفق ضوابط ومعاييرٍ معينةٍ."[4]

2.2 الفروق اللغوية في اللسانيات الحديثة:

كثير من البحوث والكتب اللسانية الحديثة التي تناولت الفروق اللغوية ذكرتها تحت عناوين: (الفروق الدلالية–شبه الترادفnear synonymy–التقارب الدلالي semantic relation)، وقد آثرت استعمال مصطلح (الفروق اللغوية) دون غيره لخِلالٍ ثلاث:

أولها: تَمكن المصطلح واطراده في تراثنا العربي، لذا عنوَّن به أبو هلال كتابه، واستعمله في سائر كلامه، فمن الأولى استعمال مصطلح"الفروق اللغوية" بدلا من غيره طلبا للدقة، ومراعاة للفروق بين المصطلحات في تاريخ الفيلولوجيا، وتاريخ أنساق التأليف عند العرب.

ثانيها: وصف .(اللغوية) عام يشمل كل مستويات التحليل اللغوي المبينة عن الفرق، أما وصف (الدلالية) فخاص بالمستوى الدلالي دون غيره.

ثالثها: مصطلحا (شبه الترادف–التقارب الدلالي) ليسا مقصورين على دراسة المفهوم الذي نحن بصدده، فهما يشيران إلى المساحة الدلالية المشتركة بين الألفاظ، وليس إلى السمات الدلالية الفارقة، التي هي محط اهتمام البحث وغايته.

3. معايير الفروق اللغوية نشأتها وتطورها.

3.1 فلسفة معايير الفروق اللغوية:

القول بالترادف أو الفروق مرجعه في حقيقة الأمر إلى الرؤية التي حُكِم بها على اللفظ، فمن نظر إلى الألفاظ نظرة وصفية واقعية، وقد آلت دلالتها في نهاية الأمر على ذات المعنى، ووجدها تدور على ألسنة المتكلمين باللغة في نفس السياقات دون مراعاة لأصولها حكم بالترادف، أما من راعى الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، واهتم بأصل الاشتقاق، واعتنى بصفات كل لفظ وأضداده، ونظر للألفاظ نظرة تاريخية معيارية فقد قال بالفروق.

ولأن لكل فعل رد فعل يساويه في المقدار ويعاكسه في الاتجاه كانت المبالغة والشطط أحيانا في تلمس الفروق نتيجة تلقائية لمثل هذه المصنفات: (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، و(ترقيق الأسل لتصفيق العسل)؛ ومن هنا رام القائلون بالفروق اللغوية إلى وضع معايير علمية لغوية يقوم على أساسها التفريق بين الألفاظ المتشابة، فلا يُذهب إلى فرق بين مادتين أو أكثر إلا بعد تحليل دلالي يستند إلى معايير لغوية معتبرة، وأول من نهج هذا المسلك ابن السراج المتوفى (316هـ) في رسالته عن الاشتقاق حيث أفرد بابا بعنوان"اللفظتين المتشابهتين إذا أردت أن تعلم أمعناهما سواء أم هما مختلفان؟[5] وقد ذكر فيه

باختصار شديد ستة معايير لمعرفة الفرق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، وهي في الحقيقة مجرد إشارات مقتضبة للوسائل التي يُعرف بها الفرق، ويعوزها الشمولية في التناول والتطبيق، فضلا عن التمكن في التقعيد والتنظير.

3.2 الإطار العام لمعايير أبي هلال وفروقه:

أتى أبوهلال العسكري المتوفى(395هـ) بعد ابن السراج فوضع معايير الفروق اللغوية على طريق قويم، حيث صنف كتابه الفروق اللغوية، واستفتحه بالحديث عن ثمانية معايير بها يُعرف الفرق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، وقد تناول كل معيار من هذه المعايير الثمانية من ناحيتين:

الأولى: تنظيرية، حيث يؤصل لكل معيار، ثم يُعرف به تعريفا وجيزا.

الثانية: تطبيقية، حيث يُورد لكل معيار مثالا جليا يبين به آلية استعمال المعيار لإظهار الفرق.

ولم يكتف أبو هلال رحمه الله بهذا التنظير وذاك التمثيل الموجز، بل راح يقدم تطبيقا موسعا على طائفة من الألفاظ الشائعة، وشرع في معالجتها دلاليا عبر تقسيمها إلى حقول معرفية متنوعة، وبهذا حاز أبو هلال قصب السبق باعتبار الزمان والمنهج والآليات، ولم لا؟ وهو اللغوي، البلاغي، الأديب، لقد كان أبو هلال بمصنفه الفروق اللغوية كمجمع البحرين الذي تلاقت فيه الأسلوبية بالألسنية على كلمة سواء، وقد انتظمت معايير أبي هلال العسكري الدلالية في ثلاثة أُطر كما هو مبين في الشكل التالي:

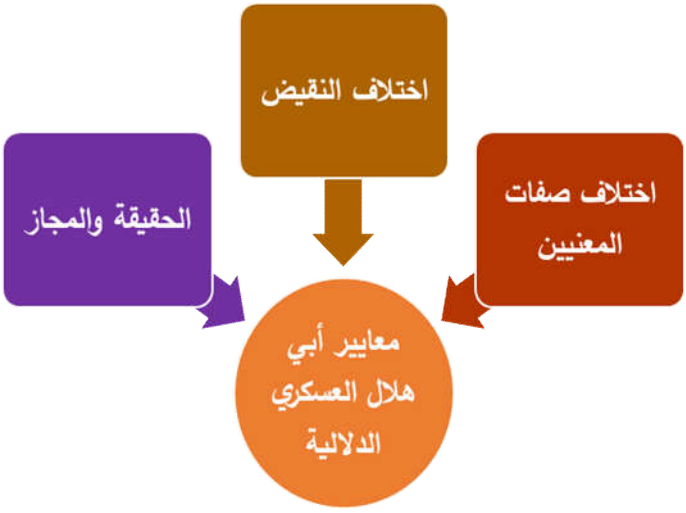

إن معايير الفروق اللغوية لدى أبي هلال العسكري تُعد طفرة علمية في مجال التحليل الدلالي؛ إذ لم يسبقها ما يناظرها شمولا ودقة، تنظيرا وتطبيقا، ولم يأت من يرفع دعائم تلك المعايير من بعد أبي هلال إلا ثلة من الباحثين الغربيين في العصر الحديث، والآن سنعرض لمعايير المستوى الدلالي عند أبي هلال العسكري بالوصف والتحليل.

4. معايير أبي هلال العسكري الدلالية النظرية والتطبيق:

4.1 اختلاف صفات المعنيين:

عد أبو هلال العسكري اختلاف صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما أحد الطرق التي يُتعرف بها على الفروق اللغوية، والمثال الذي يوضح به هذا المعيار"الفرق بين الحلم والإمهال، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنا، والإمهال يكون حسنا وقبيحا "[6] ويزيد الأمر وضوحا فيقول:" كل حلم إمهال، وليس كل إمهال حلما؛ لأن الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الإمهال حلما؛ لأن الحلم صفة مدح، والإمهال على هذا الوجه مذموم؛ إذ يردفه العقاب."[7]ونستطيع فهم هذا الفرق على النحو المبين في الشكل التالي:

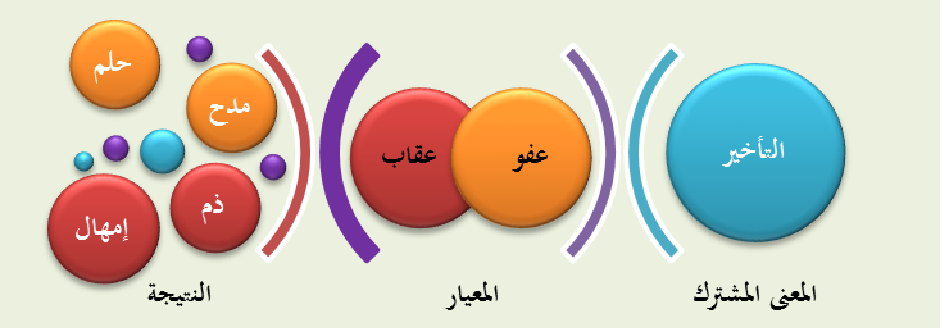

ومن الباحثين من يرى في هذا المعيار والمثال الذي دلَّل به أبو هلال "تكلفا ليثبت الفروق مع أن اللفظين متفاوتان،... وتكلف التقارب، ولم يراع تقييد المعنى بالسياق، وهما لفظان لا يحتاجان الى تفريق؛ لأنهما ليسا موضع خلاف، والفرق بينهما واضح لأن الحلم الأناة والعقل، وهو نقيض السفه، والإمهال هو المهل السكينة والوقار، تقول مهلا يا فلان، أي رفقا وسكونا، لا تعجل... قال الله ﷻ: ﴿فَمَهِّلِ

ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُم رُوَيۡدَا ﴾[الطارق:17]، فجاء باللغتين أي أنظرهم."[8]، فهل تكلف أبو هلال حقا في وضعه لذلك المعيار؟ وهل أصاب الباحث في نقده له وتحليله؟

اللهم لا؛ لأن أبا هلال العسكري وغيره ممن نادي بالفروق بين الكلمات المترادفة لم يزعموا أن معيارا واحدا هو الذي يحدد الفرق ويستقل به دون سواه، بل ستجد دوما قرينة السياق حاضرة في كل تحليل دلالي يمارسونه لإثبات الفروق، ولا غضاضة في هذا، ثم قول الباحث:"أن اللفظين مختلفان فلا مجال للتفريق" قول غير دقيق؛ إذ الإمهال والحلم يشتركان في معنى الإرجاء، ومن يطالع المعاجم العربية القديمة سيرى جليا أن المعجميين العرب نصوا في مواطن كُثر على معنى الإرجاء للفظين، كقول ابن منظور في مادة (م.هـ.ل):"وأَمْهَلَه: أَنظره ورَفَق بِهِ وَلَمْ يَعْجَلْ عَلَيْهِ، ومَهَّلَه تَمْهِيلًا: أَجَّله، والاسْتِمْهال: الِاسْتِنْظَارُ."[9] وفي مادة (ح.ل.م) يقول: "الحِلْم الأَناة والتثبُّت فِي الأُمور، وَذَلِكَ مِنْ شِعار الْعُقَلَاءِ، ... والحَلِيمُ فِي صِفَةِ اللَّهِ ﷻ: مَعْنَاهُ الصَّبور، وَقَالَ: مَعْنَاهُ أَنه الَّذِي لَا يسْتَخِفُّهُ عِصْيان العُصاة وَلَا يستفِزّه الْغَضَبُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ لِكُلِّ شيءٍ مِقْداراً، فَهُوَ مُنْتَهٍ إِليه."[10] ويؤيد ما ذهب إليه أبو هلال العسكري أن من أسماء الله الحسنى وصفاته العلى الحليم، ولم يرد له ﷻ اسم أو وصف الممهل، أما استدلال الباحث بآية سورة الطارق فهي عند التمحيص دليل عليه وليست له، وتؤكد صلاحية المعيار، حيث لم يرد الإمهال في القرآن الكريم إلا في حق المكذبين والكافرين، قال ﷻ:﴿وَذَرۡنِي وَٱلۡمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعۡمَةِ وَمَهِّلۡهُمۡ قَلِيلًا ﴾[المزّمل:11].

إن أبا هلال يستند في هذا المعيار إلى القيمة الدلالية سلبا وإيجابا، فالإمهال يأتي عقابا وذما للمُهْمَل، أما الحلم فهو عفو ومدح للحليم ولمن حُلم عنه، وقد أشار أبو بكر ابن السراج في رسالته عن الاشتقاق لاعتبار صفات اللفظين إذا أردنا امتحان الفرق بينهما، فقال: "ثم من قِبَل الصفات التي يوصف بها كلُّ واحدٍ منهما، فإن لم يكن واحد منهما بتلك الصفات بأعيانها فليس هو هو"[11].

والمطالع لكتاب (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري سيجد أن هذا المعيار هو الأكثر استعمالا عنده، سواء جاء التعبير عن الفرق بذكر صفات ظاهرة أو لا، فمن الألفاظ الدالة على الوصفية صراحة :(الزيادة–الكثر–القلة–الوصف–النعت–الحمد– الذم–الكبر–الصغر) كقوله: " الْفرق بَين الْكثير والوافر: أَن

الْكَثْرَة **زِيَادَة** الْعدَد، والوفر **اجْتِمَاع** آخر الشَّيْء حَتَّى يكثر حجمه." والفرق بَين الإسهاب والإطناب: أَن الإطناب هُوَ **بسط الْكَلَام لتكثير الْفَائِدَة**، والإسهاب **بَسطه مَعَ قلَّة الْفَائِدَة**، فالاطناب **بلاغه**، والإسهاب **عي**". والْفرق بَين الْعَظِيم وَالْكَبِير أَن الْعَظِيم قد يكون **من جِهَة الْكَثْرَة وَمن غير جِهَة الْكَثْرَة**، وَلذَلِك جَازَ أَن يُوصف الله تَعَالَى بِأَنَّهُ عَظِيم، وَإِن لم **يُوصف** بِأَنَّهُ كثير..."[12]

وفي مواطن أخرى يستعمل أبو هلال العسكري معيار اختلاف صفات المعنيين دون ذكر صفة صريحة، ويكتفي بالإشارة إلى إطلاق اللفظ أو تقيده بشيء ما، مثل قوله:"الكأس لَا يكون إِلَّا مَمْلُوءَة، والقدح تكون مَمْلُوءَة وَغير مَمْلُوءَة، وَكَذَلِكَ الْفرق بَين الخوان والمائدة، وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تسمى مائدة إِلَّا إِذا كَانَ عَلَيْهَا طَعَام، وَإِلَّا فَهُوَ خوان" [13] ولنا مع هذه الأمثلة ثلاث ملاحظات:

الأولى: تَوَصل أبو هلال العسكري إلى الفروق اللغوية لهذه الألفاظ عبر معيار اختلاف الصفة، وما يحمله كل لفظ من ملامح دلالية مميزة سلبا أو إيجابا، ولا يُشترط في هذا المعيار أن يكون اختلاف الصفات على جهة التضاد المطلق كما سنرى في المعيار التالي، ويؤكد هذا الاستنتاج أنه لم يلتزم ذكر مضاد كل صفة في اللفظ المترادف، ولنضع هذه الصفات في شكل مقارنة ليزداد الأمر وضوحا:

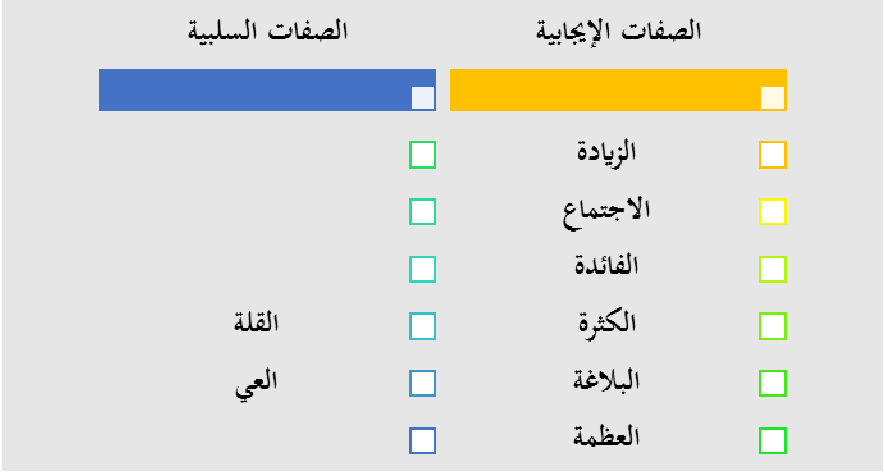

الثانية: لم يستقل معيار اختلاف الصفة بإثبات الفرق الدلالي في أكثر هذه الألفاظ، بل أشرك معه أبو هلال غالبا معيار الاقتران اللفظي، وهو أحد أنواع سياق النص، ولا مطعن في ذلك.

الثالثة: يُبرز معيار اختلاف الصفة السمات الدلالية لكثير من الألفاظ المتقاربة المعنى إلى حد كبير، حيث اتسم بالثراء والتنوع، وتحليلات أبو هلال القيمة مستقاة من اللغة العربية شكلاً ومضمونا في الغالب الأعم، لكن عند التطبيق رأينا أبا هلال العسكري كثيرا ما نهج نهجا منطقيا، وغلبت على أحكامه المعيارية، للتأكد من هذه الملاحظة ما عليك إلا الرجوع لبعض فروقه بَين (الِاسْم وَالْحَد-الْخَبَر والْحَدِيث-الْإِقْرَار والاعتراف-التَّأْوِيل وَالتَّفْسِير-التَّخْصِيص والنسخ-الْحَيَاة وَالروح-الدّلَالَة وَالدَّلِيل-الْعلَّة وَالسَّبَب-النّظر والفكر- الْعلم والبصيرة- الْجَانِب والناحية والجهة- الْمحَال والتناقض).

وإذا انتقلنا إلى معاجمنا العربية القديمة فسنجد دون عناء أن معيار اختلاف صفات المعنيين هو الأكثر شيوعا في التفريق بين الألفاظ المتقاربة المعنى، فصفات (الكثرة، والشدة، والسرعة، والصحة، والضعف، والعظم) هي العامل الرئيس في تحديد السمات الدلالية الفارقة لهذه النماذج من معجم (لسان العرب) "[14]:

- "وذَأَجَ إذا **أكثر** من شرب الماءِ"
- **التَّغَمُّر أقل** الشُّرْب دُونَ الرِّيِّ.
- "المِقْعُ **أشدُّ** الشُّرْبِ "
- والرَّشْفُ: **المَصُّ**...والرَّشِيفُ: تَناوُلُ الماء بالشَّفَتَيْنِ.
- "الذَّكاءُ **سُرْعة** الفِطْنَة "
- "الفِطْنَةُ كالفهم والفِطْنَة ضِدُّ الغَباوة "
- والوابِلُ المطر **الشديد الضَّخْم** القطْرِ"
- البَغْشة المطَرُ **الضعيف الصغِيرُ** القَطْر
- " الذُّبانةَ بالباء بقية شيءٍ **صحيح**
- والذُّنانةُ لا تكون إلا بقية شيء **ضعيف** هالك "

وهذا غيض من فيض؛ إذ لو أردنا استقصاء هذا المعيار في أصغر معاجمنا العربية قديما وحديثا لأعجزنا الحصر.

واختلاف صفات المعنيين سينتهي بنا إلى أن أحد اللفظين أعم من الآخر أو أخص منه، ومعيار العموم والخصوص شائع الاستعمال لدى أبي هلال، جاء في تفريقه بين "الإهلاك والإعدام أن الإهلاك

أَعم من الإعدام؛ لِأَنَّهُ قد يكون بِنَقْض البنية، وَإِبْطَال الحاسة، وَمَا يجوز أَن يصل مَعَه اللَّذَّة وَالْمَنْفَعَة، والإعدام نقيض الإيجاد، فَهُوَ أخص، فَكل إعدام إهلاك، وليس كل إهلاك إعداما "[15] ويجب أن نتنبه إلى أن أبا هلال العسكري أحيانا يستعمل لفظي (أعم-أخص) ويريد بهما عمومية الاستعمال اللغوي وخصوصيته، أي ورود اللفظ في سياقات مطلقة، أو في جمل بعينها أو مواقف محددة، ومن اللسانيين الغربيين الذي اعتمدوا عمومية اللفظ وخصوصيته للتفريق بين الكلمات المترادفة كولنسون **W.E.COLIINSON** ،حيث قدَّم تسعة معايير يقع الفرق بين اللفظين المترادفين متى وجد أي منها، من هذه المعايير التسعة ما يندرج تحت المستوى السياقي، ومنها ما يرجع إلى الاختلاف اللهجي، ما يهمنا هنا معياره الأول الذي يندرج تحت ما ذكره أبو هلال العسكري وابن السرج رحمهما الله من اختلاف صفات المعنيين، فمن المعايير التي ذكرها كولنسون: "أن يكون أحد اللفظين أعم من الآخر."[16].

4.2 اختلاف النقيض:

يلجأ أبوهلال في هذا المعيار إلى استدعاء علاقة دلالية أخرى لنفي الترادف، ألا وهي علاقة الضدية، ويمثل لهذا الاعتبار بـ"الفرق بين الحفظ والرعاية، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل، والإهمال هو ما يؤدي إلى الضياع، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكاره عنه، ومن ثم يقال فلان يرعى العهود بينه وبين فلان أي يحفظ الأسباب التي تبقى معها تلك العهود، ومنه راعي المواشي لتفقده أمورها ونفي الأسباب التي يخشى عليها الضياع منها."[17] وفي الشكل التالي بيان لهذه العلاقة وكيف تسفر عن وجه التمايز بين الكلمتين:

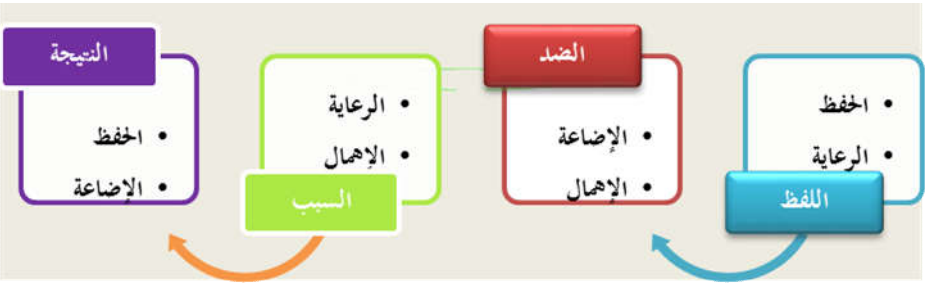

ويتكرر ما قلناه في المعيار السابق من عدم استقلال معيار واحد بإثبات الفرق كما في المثال التالي حيث قال أبو هلال:"الْفرق بَين الهجو والذم أَن الذَّم **نقيض** الْحَمد، وهما يدلان على الْفِعْل، وَحمد الْمُكَلف يدل على اسْتِحْقَاقه **للثَّواب** بِفِعْلِهِ، وَذمَّة يدل على اسْتِحْقَاقه **للعقاب** بِفِعْلِهِ، والهجو **نقيض** الْمَدْح، وهما يدلان على الْفِعْل وَالصّفة، كهجوك الْإِنْسَان بالبخل وقبح الْوَجْه، وَفرق آخر أَن الذَّم يسْتَعْمل فِي الْفِعْل وَالْفَاعِل، فَتَقول: ذممته بِفِعْلِهِ، وذممت فعله، والهجو يتَنَاوَل الْفَاعِل والموصوف دون الْفِعْل وَالصّفة، فَتَقول: هجوته بالبخل وقبح الْوَجْه، وَلَا تَقول: هجوت قبحة وبخله، وأصل الهجو فِي الْعَرَبيَّة الْهدم، تَقول: هجوت الْبَيْت إِذا هدمته، وَكَانَ الأَصْل فِي الهجو أَن يكون بعد الْمَدْح، كَمَا أَن الْهدم يكون بعد الْبناء، إِلَّا أَنه كثر اسْتِعْمَاله فَجرى فِي الْوَجْهَيْنِ."[18]

لقد استعان أبو هلال في النص السابق بمعيار السياق، والمتمثل في (الاقتران اللفظي)، ومعيار أصل الوضع اللغوي بالرجوع إلى (الاشتقاق)، ومعيار الدلالة الحقيقية أو المجازية، هذا فضلا عن معيار الضدية، وفي ذلك درس بليغ لكل لغوي يرجو أن يصيب هدفه ويبلغ حاجته من النص، ألا تُضيق على نفسك وتُلزِمها معياراً واحدا، لمَ تُحجر واسعا وليست ثمة ضرورة تدعوك لذلك؟! بل إنك ستجد نفسك مضطرا للاستعانة بالمعايير الأخرى في مواضع بعينها، فأحيانا لا يصلح الاعتماد على معيار الضدية بمفرده لبيان الفرق اللغوي بين المترادفات بسبب غموض الضدية بين اللفظين؛ إذاً لابد أن يكون معيار اختلاف النقيض ضميمة لمعيار آخر، وهذه أمثلة من كتاب (الفروق اللغوية) لتطبيقات أُستعمل فيها هذا المعيار بجانب معايير أخرى حيث يقول:

- "الفرق بين الظلم والجور... خولف بَين النقيضين.. فنقيض الظُّلم الانصاف، ونقيض الْجور الْعدْل.
- الفرق بين الانتقام وَالْعِقَاب... لِأَن الْعقَاب نقيض الثَّوَاب، والانتقام نقيض الإنعام.
- الْفرق بَين التَّمْكِين والإقدار... الْقُدْرَة ضد الْعَجز، والتمكن ضد التَّعَذُّر.
- الْفرق بَين الْكَرَاهَة ونفور الطَّبْع أَن الْكَرَاهَة ضد الْإِرَادَة، ونفور الطَّبْع ضد الشَّهْوَة."[19]

وقد عوَّل كثير من اللغويين والمفسرين الرافضين للترادف على معيار الضدية في الكشف عن الفروق اللغوية بين الألفاظ، وشاع هذا بينهم؛ وعلة ذلك أن علاقة الضدية من أقرب العلاقات الدلالية تواردا على الأذهان، "فبمجرد ذكر معنى من المعاني يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن"[20]، وقديما قالوا بضدها تتميز الأشياء، فالشك لا يزول إلا باليقين، والقائم يبدو جليا بجوار القاعد.

ها هو ابن السراج يرشد إلى ذلك المعيار لاختبار الفرق بين اللفظين، "فتمتحنه بالضد فتنظر هل ضد هذا هو ضد هذا؟ فإن كان كذلك، وإلا فليس هو هو، كما لو قال قائل: إن الشجاعة هي الجلد، وإنما الشجاعة للنفس، والجلد للبدن، فضد الشجاعة الجبن، وضد الجلد الخور، فليست الشجاعة إذن هي الجلد"[21].

وأحيانا يُطلق على هذا المعيار مصطلح (المقابلة) كما فعل صاحب كتاب (المباني لنظم المعاني)، فقد عدَّ المقابلة معيارا للفصل بين الألفاظ ذات المعاني المتقاربة فقال: "ويعتبر ذلك بالمقابلة، فإنك تقول: القيام والقعود فتقابل بينهما، ولا تقول القيام والجلوس، وكذلك تقابل الحمد بالذم، أو اللوم وتقابل الشكر بالكفران، وأمثال هذه الألفاظ المتقاربة في الاستعمال المفارقة في المعنى كثيرة ."[22]

4.3 حقيقة اللفظين في أصل اللغة:

في هذا المعيار يرد أبو هلال العسكري اختلاف اللفظين المتقاربين في الدلالة إلى أصل الوضع اللغوي، فماذا يقصد بأصل الوضع اللغوي؟ وكيف يُطبق هذا المعيار؟

أولاً: يقصد بالأصل اللغوي في هذا المعيار المعنى الحقيقي الذي استعمل فيه اللفظ، قبل أن ينقل إلى معنى ثان مغاير عن طريق المجاز، يُعضد من فهمنا هذا تعريف ابن جني للحقيقة والمجاز في الخصائص، حيث قال:" الحقيقة: ما أُقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك."[23]

ثانياً: آلية تطبيق هذا المعيار تتمثل في التأصيل التاريخي للألفاظ المترادفة، وقد شرع أبو هلال العسكري في بيان كيفية تطبيق هذا المعيار فقال: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، كما

يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب، "[24] فالتحول المجازي هنا وعلاقته السببية هو المسئول عن هذا التغير الدلالي، والقول بترادف الكلمتين، وبالرجوع إلى المعنى الحقيقي للفظ يتبين الفرق الدلالي بينهما، حيث إن الحنين أخص من الاشتياق، فمكونات دلالة الحنين هي مجموع الأمور الثلاثة الآتية:

والاشتياق مجرد من هذه الأصوات، وأصل استعماله عام، فلم يُقيد بتمني العودة للأوطان، وعلى هذا فدائرته الدلالية أوسع كما نرى، ومما يؤكد صحة التحليل الدلالي السابق لأبي هلال العسكري ورود لفظ الحنين في الشواهد الشعرية القديمة مستعملا على أصل وضعه اللغوي، فهذا أبو خراش الهذلي يبدع في الوصف، فيقول:

إذا هي حَنّتْ للهوى حَنَّ جَوْفُها ... كحَوْف البعير قَلبُها غيرُ ذى عَزْم

يقول: إذا حَنّت إلى أهلها وبلدِها فَتحتْ فمهَا، تحنّ كما يحنّ البعير.."[25]

والذي أوقفنا على هذه الجملة من السمات الدلالية الفارقة بين اللفظين الرجوع إلى المعنى الحقيقي الذي استعمل في أصل اللغة، "فالبحث في الأصول التاريخية لكثير من الألفاظ المترادفة يثبت لنا أنها في حقيقتها لم تكن أسماء أصيلة للشيء، وإنما أُطلقت عليه وسمِّي بها عن طريق المجاز."[26]

ومن الألفاظ التي استعمل فيها أبو هلال معيار الحقيقة والمجاز لإثبات الفرق اللغوي بينها لفظي" الْمُجَاوَرَة والاجتماع... فأصل الْمُجَاوَرَة فِي الْعَرَبِيَّة تقَارب الْمحَال، من قَوْلك: أَنْت جاري، وَأَنا جَارك، وبيننا جوَار، وَلِهَذَا قَالَ بعض البلغاء: الْجوَار قرَابَة بَين الْجِيرَان، ثمَّ اسْتعْملت الْمُجَاوَرَة فِي موضع الِاجْتِمَاع مجَازًا، ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى صَار كالحقيقة."[27]

ومما ورد في لسان العرب ويندرج تحت هذا المعيار قول ابن منظور:"إنما قيل للقتل رَجْمٌ لأَنهم كانوا إذا قتلوا رجلاً رَمَوْهُ بالحجارة حتى يقتلوه، ثم قيل لكل قتل رَجْمٌ، ومنه رجم الثَّيِّبَيْنِ إذا زَنَيا، وأَصله الرمي بالحجارة."[28] ، في هذا النص يميز ابن منظور بين الرجم وباقي الألفاظ الدالة على الموت عبر الرجوع إلى أصل الوضع اللغوي.

لكن ثمة عقبتان تقفان في طريق تطبيق هذا المعيار، ألا وهما:

أ. صعوبة العثور على المعنى الحقيقي لأكثر الألفاظ؛ نظراً لطول الأمد على استعمال المعنى الحقيقي القديم من ناحية، ولشيوع المعنى المجازي الجديد وكثرة استعماله من ناحية أخرى، حتى غدت تلك الدلالة المجازية حقيقية، ولا يتبادر إلى الأذهان غيرها عند الاستعمال.

ب. الارتكاز على فروق ضاربة في أعماق التاريخ لا تخطر ببال الناطق أو المتلقي للغة اليوم نهج معياري بحت لا يتسم بالواقعية، وإن كان الرجوع إلى الجذور الأولى في كثير من المترادفات عظيم الجدوى في معرفة الملمح الدلالي المميز لها، الذي يسهم في تحليل النصوص تحليلا دلاليا منضبطا، وصك المصطلحات العلمية بشكل دقيق.

5. خاتمة:

أصَّل هذا البحث لمصطلح الفروق اللغوية، وأَرَّخ في عجالة لنشأة معايير الفروق اللغوية وتطورها، ثم مضى قُدما يصف ويحلل المعايير الدلالية عند أبي هلال العسكري، وها نحن نقف عبر الوصف والتحليل لمعايير أبي هلال العسكري الدلالية على جملة من الحقائق نُجملها فيما يلي:

أولاً: انتظمت معايير أبي هلال العسكري الدلالية في ثلاثة محاور:

أ.اختلاف صفات المعنيين.

ب. اختلاف النقيض.

ج. الحقيقة والمجاز.

ثانياً: أسهمت معايير أبي هلال العسكري الدلالية في كشف السمات الدلالية الفارقة لكثير من الألفاظ المتقاربة المعنى، لثرائها وتنوعها وأصالتها العربية.

ثالثاً: لم ينص أبو هلال العسكري صراحة على معيار العلمية والوصفية رغم أهمية اللجوء إليه كأحد معايير المستوى الدلالي؛ فقسط كبير من المترادفات نما بسبب عملية الانتقال من الوصفية للاسمية.

رابعاً: ثمة إشكالات تقف عائقا دون تطبيق معايير أبي هلال العسكري الدلالية، وتحول دون فعاليتها التطبيقية على النصوص العربية، من أهم هذه الإشكالات ما يلي:

أ. بعض صفات الألفاظ يكتنفها الغموض والالتباس، مما يحول دون تطبيق معياري الضدية وصفات المعنيين بشكل دقيق.

ب. افتقادنا العناصر اللازمة للكشف عن حقيقة اللفظ أو مجازيته في كثير من الأحيان.

ج. الناطق أو المتلقي للغة اليوم لا يُعير هذه الفروق التاريخية اهتماما كبيرا، ويستعمل الألفاظ شبه المترادفة في نفس السياقات دون مراعاة للسمات الدلالية الخاصة بكل لفظ، فالقول بالفروق نهج معياري بحت.

خامساً: يستشرف هذا البحث آفاقا مستقبلية يمكن الاستفادة منها على النحو التالي:

أ. استكمال البحوث الوصفية التحليلية لمعايير الفروق اللغوية المبثوثة في تراثنا العربي.

ب. القيام بدراسات تطبيقية لاختبار مدى فاعلية معايير أبي هلال العسكري في الكشف عن الفروق اللغوية، ليتسنى لنا الوقوف على نقاط القوة فيها لاستثمارها، ومعرفة نقاط الضعف التي ألمت بها لتوقيها، ومعالجة الإشكالات عبر طرح الحلول والبدائل المختلفة.

ج. استجلاء تراث معايير الفروق اللغوية خارج إطارها الأساسي المتمثل في كتب الفروق اللغوية؛ فثمة تنظيرات وتطبيقات لمعايير الفروق اللغوية مبثوثة في كتب (لحن العامة–شرح الدواوين الشعرية–غريب القرآن والحديث...إلخ).

6. الهوامش:

[1]ابن فارس أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، دار الفكر، دمشق، سوريا ط/1 1979م..جـ4 صـ392

[2]ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ط/3 1993م جـ12 صـ146

[3]ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/2، 2006م، جـ1 صـ 33

[4]الزواهرة محمد محمود موسى، الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007م، صـ12

[5]أبو بكر محمد ابن السري بن السراج، تحقيق: محمد على الدرويش ومصطفى الحدري رسالة الاشتقاق، مكتبة جامعة اليرموك الأردن، 1983م، صـ39

[6] ينظر أبو هلال العسكري الفروق اللغوية صـ17

[7] المرجع نفسه صـ 137

[8]أحمد بن جارالله الزهراني ظاهرة الترادف بين الافتراض والاستعمال في الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري مجلة اللغة الوظيفية المجلد6 العدد2 ص32

[9]ينظر ابن منظور لسان العرب، جـ11 صـ633

[10] المرجع نفسه جـ12 صـ146

[11] ينظر أبوبكر ابن السراج رسالة الاشتقاق صـ39

[12] ينظر أبو هلال العسكري الفروق اللغوية صـ 40، و صـ 252، و صـ183

[13] ينظر أبو هلال العسكري الفروق اللغوية صـ 314

[14] ينظر ابن منظور لسان العربي مادة (ذ.أ.ج) جـ2 صـ278، مادة (ر.ش.ف) جـ9 صـ 119، ومادة (غ.م.ر) جـ5 صـ31 ومادة (ذ.ك.و) جـ 14 صـ 287 مادة (ف.ط.ن) جـ 13 صـ 323 مادة (و.ب.ل) جـ 11 صـ 718 14 ،مادة (ذ.ب.ن) جـ 13 صـ 173، مادة (ب.غ.ش) جـ 6 صـ 267

[15] ينظر أبو هلال العسكري الفروق اللغوية صـ 104

[16] محسب محي الدين، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، مصر، 2001م. صـ59

[17] المرجع نفسه صـ17

[18] المرجع نفسه صـ 52

[19] ينظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري صـ 231 وصـ240 وصـ111 وصـ129

[20] أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر ط/4، 2003م.صـ207

[21] ينظر أبوبكر السراج رسالة الاشتقاق صـ39

[22] ابن بسطام حامد بن أحمد بن جعفر، وابن عطية، (مقدمتان في علوم القرآن– مقدمة كتاب المباني لنظم المعاني–مقدمة ابن عطية)، تحقيق: آرثر جيفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط/1، 1954م،ص190

[23] المرجع نفسه، جـ2 صـ442

[24] ينظر أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، صـ19

[25] أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، 1965م، جـ2 صـ 126

[26] الزيادي حاكم مالك، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سلسلة دراسات 1980م.صـ104

[27] ينظر أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، صـ148

[28] ابن منظور لسان العرب جـ 12 صـ 226

7 قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1. أنيس إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط/ 4، 2003م.
2. الزيادي حاكم مالك، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سلسلة دراسات 1980م.
3. ابن بسطام حامد بن أحمد بن جعفر، وابن عطية، (مقدمتان في علوم القرآن–مقدمة كتاب المباني لنظم المعاني–مقدمة ابن عطية)، تحقيق: آرثر جيفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط/1، 1954م.
4. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/2، 2006م.
5. ابن فارس أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط/1، 1979م.
6. ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ط/3، 1993م
7. أبو بكر السراج محمد ابن السري بن السراج، تحقيق: محمد على الدرويش ومصطفى الحدري رسالة الاشتقاق، مكتبة جامعة اليرموك الأردن، 1983م.
8. أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، 1965م.
9. أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل ، الفروق اللغوية، .تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/3، 2005م

10. محسب محي الدين، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، مصر، 2001م.

- الأطروحات:

11. الزواهرة محمد محمود موسى، الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007م

- المقالات:

12. الزهراني أحمد بن جارالله، ظاهرة الترادف بين الافتراض والاستعمال في الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد6، العدد2، 2019م